الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
1 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

المحتويات

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (*تابع*)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

17-18124 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (*تابع*) (A/C.5/72/L.3)

مشروع القرار A/C.5/72/L.3: تخطيط البرامج

١ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.5/72/L.3.*

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/72/7/Add.4 و A/72/213)

٢ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت التقرير المرحلي العاشر والنهائي عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/72/213)، وقالت إن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كانت، بنهاية عام ٢٠١٦، قد قدمت بيانات مالية مراعية للمعايير المحاسبية الدولية أُبديت بشأنها آراء غير مشفوعة بتحفظات. وتشهد تلك النتائج على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية التي واصلت تطورها من أجل تحسين جودة الإبلاغ المالي، الأمر الذي يعزز الشفافية والمساءلة.

٣ - وتابعت قائلة إن التقرير يوجز ما أُحرزَ من تقدم وصودف من تحديات أثناء إضفاء الطابع المؤسسي على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في منظومة الأمم المتحدة. ويركز التقرير أيضا على التقدم المحرز داخل الأمانة العامة فيما يتعلق بالركائز الخمس لاستدامة المعايير المحاسبية الدولية التي حُددت في التقريرين المرحليين الثامن (A/70/329) والتاسع (A/71/226). وتشمل تلك الركائز إدارةَ الفوائد المحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز الضوابط الداخلية بما يؤدي إلى إصدار بيان للرقابة الداخلية؛ وإدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لإجراءات المحاسبة والإبلاغ المراعية للمعايير المحاسبية الدولية؛ والتدريب وتنمية المهارات. وإضافة إلى ذلك، يورد التقرير وصفا لتوقعات الاستدامة في المستقبل.

٤ - وأعربت عن سرورها للتنويه بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاحظت، في تقريرها ذي الصلة (A/72/7/Add.4)، أن مشروع المعايير المحاسبية الدولية يشكل تجربة ناجحة بين المشاريع التحويلية التي تنفذها الأمم المتحدة، وبأن اللجنة أثنت على جهود الأمين العام لإنجاز تنفيذه.

٥ - ورأت أنه يجب العمل داخل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات على تعميم عدد من الأنشطة البالغة الأهمية، بما في ذلك تنفيذ بيان الرقابة الداخلية، دعماً لاستدامة المعايير المحاسبية الدولية. وفي المستقبل، ستكرس المنظمة اهتمامها لتنفيذ إطار شامل للرقابة الداخلية بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة.

٦ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): نوّه في معرض تقديمه التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/72/7/Add.4)، بالإنجاز الناجح لمشروع المعايير المحاسبية الدولية، بعد مضي ١١ سنة على إطلاقه في عام ٢٠٠٦. وقال إن اللجنة الاستشارية تشجع الأمانةَ العامة على مواصلة الاستفادة من المعلومات المستقاة من المعايير المحاسبية الدولية على جميع مستويات الإدارة، بغية الاسترشاد بها على نحو أفضل في عمليات اتخاذ القرارات. كما توصي اللجنةُ بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام أن يضمِّن التقارير المقبلة عن هذه المسألة مزيدا من المعلومات عن تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، الذي جرى تأخيره. وإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة بأن تحدَّد في التقارير المقبلة للأمين العام الفوائد المتميزة والقابلة للقياس الكمي المتصلة بنظام أوموجا أو بالمعايير المحاسبية الدولية. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تواصل المنظمة بذل الجهود على نطاق المنظومة من أجل تعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وتوصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/72/213).

٧ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشارت إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٨٣/٦٠ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية باعتبارها وسيلة لتحسين المعايير المحاسبية والكفاءة في الإدارة المالية بالمنظمة. وأشادت بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإنجاز مشروع المعايير المحاسبية الدولية.

٨ - ومضت تقول إن المجموعة تشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه، رغم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في ٢٤ مؤسسة، فإنه يلزم القيام بالمزيد من أجل تشجيع الاستفادة بالكامل من المعلومات المستقاة من المعايير المحاسبية الدولية على جميع مستويات الإدارة. وينبغي أيضا لتقارير الأمين العام المقبلة أن تتضمن معلومات عن

الفوائد التي تُعزى إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية وعن تلك التي تعزى إلى التحسينات المتصلة بنظام أوموجا.

٩ - واستطردت قائلة إن المجموعة تلاحظ، بصدد تعزيز الضوابط الداخلية، ما يبذله الأمين العام من جهود لتوفير التدريب وتعزيز تنمية المهارات من أجل ضمان استدامة المعايير المحاسبية الدولية. وكما أبرزت اللجنةُ الاستشارية، لم يتضمن تقرير الأمين العام (A/72/213) معلومات عن نتائج التمرين التجريبي لاختبار عملية ضمان الجودة على نطاق المنظمة الداعمة لإصدار بيان الرقابة الداخلية، الذي كان مقررا تنفيذه في بعثات مختارة لحفظ السلام في أواخر عام ٢٠١٦ ولكنه أرجئ بسبب التأخر ستة أشهر في إعداد البيان. والمجموعة تتطلع إلى تلقي نتائج هذا التمرين التجريبي في عام ٢٠١٨.

١٠ - وأضافت تقول إن كيانات منظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى الاستفادة من المعلومات المستقاة من المعايير المحاسبية الدولية من أجل تحسين المساءلة والشفافية والكفاءة والضوابط والاستدامة المالية في المنظمة. وفي هذا الصدد، طلبت المجموعة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يواصل تنسيق جميع جوانب عملية الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وجمع وتحليل ونشر معلومات عما تواجهه الأمم المتحدة من تحديات وتستخلصه من دروس وتحدده من ممارسات فضلى وتحققه من فوائد حتى دخول نظام أوموجا مرحلة التشغيل الكامل، وذلك من أجل مواصلة تحسين خطط واستراتيجيات التنفيذ التي تقوم بها المنظمة. وتتوقع المجموعة أيضا حصول تعاون مطرد على نطاق المنظومة بين الكيانات في المسائل المتصلة بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في مرحلة ما بعد التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، ستلتمس المجموعة مزيدا من المعلومات عن احتمال استرداد فريق المعايير المحاسبية الدولية تكاليف الخدمات المقدمة إلى كيانات الإبلاغ المالي الثلاثة عشر.

١١ - **الرئيس:** رحب بالانتقال الناجح من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى النظام المركزي لتخطيط الموارد، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة تحسين عنصر إدارة الموارد البشرية في النظام المركزي لتخطيط الموارد. وحث الدولَ الأعضاء على بذل كل جهد ممكن من أجل تسخير كامل إمكانات المعايير المحاسبية الدولية.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)* (A/72/522)

١٢ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): قالت إن جامايكا قد سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، منذ أن عرضت الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة الثالثة للجنة المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ليصبح بذلك مجموع عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل ١٣٦ دولة. وإضافة إلى ذلك، سدد كل من الأردن وأستراليا والكويت كامل أنصبتها المقررة غير المسددة لحفظ السلام، ليصبح بذلك مجموع عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة لتلك الفئة ٣٧ دولة. وكما جرى بيانه في تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/72/522)، أدت المدفوعات الواردة من أستراليا والكويت بعد عرض ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى إضافتهما إلى قائمة الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في إطار جميع الفئات، ليصبح بذلك العدد الإجمالي ٣٣ دولة.

١٣ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): لاحظت بقلق، متكلمة باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، أن الحالة المالية للمنظمة يمكن أن تصبح مزرية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٧ لأن المبالغ النقدية في الميزانية العادية استُنفدت حاليا والاحتياطيات منخفضة. وأعربت عن قلقها أيضا من أن أرصدة صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص تبلغ مجتمعةً ٣٥١ مليون دولار فقط، ما يكفي لتغطية ستة أسابيع فقط من العمليات المموّلة من الميزانية العادية، وهي تتطلع بالتالي إلى تلقي اقتراح الأمين العام للإصلاح بشأن مستوى صندوق رأس المال المتداول. فالاستقرار المالي ضروري لتسيير أعمال الأمم المتحدة بشكل فعال، الأمر الذي يتطلب من جميع أصحاب المصلحة الوفاء بالتزامها القانوني بتحمل مصروفات المنظمة. وأعربت عن تقدير المجموعة للدول الأعضاء التي قلصت حجم أنصبتها المقررة غير المسددة، كما حثت الدولَ التي لم تسو بعد متأخراتها في الميزانية العادية على القيام بذلك تلافياً لتقويض عمل المنظمة.

١٤ - ورأت أن قرار وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية بحجب عرض معلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة يُنشئ سابقة غير صحية ويتعارض مع التزام الأمين العام بالشفافية. فالشفافية والنزاهة والمساءلة الكاملة في المسائل المتصلة بالسلامة المالية في الأمم المتحدة أمر أساسي لتمكين الدول الأعضاء من فهم سبب استمرار المنظمة

في مواجهة صعوبات مالية، لا سيما في سياق المناقشات بشأن مستقبلها المالي وقدرتها على تنفيذ ولاياتها.

١٥ - واعتبرت أنه يجب على الدول الأعضاء أن تكون مستعدة للتكيف مع الاحتياجات المالية التي لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام نتيجةً للطلب المتغير على هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، يجب عليها الوفاء بالتزامها القانوني بتسديد أنصبتها المقررة لحفظ السلام، وفقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تجنب فقدان المكاسب التي تحققت بشق النفس في عمليات حفظ السلام. ويجب على الأمانة العامة أيضا أن تقلص المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء التي تقدم القوات والمعدات المملوكة للوحدات، لأن العديد من هذه الدول هي من البلدان النامية التي لا تستطيع مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالقوات وصيانة معداتها لفترات طويلة من دون تسديد المبالغ المستحقة لها.

١٦ - وأردفت قائلة إن المجموعة، رغم إعرابها عن تعاطفها مع الدول غير القادرة مؤقتاً على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب الصعوبات الاقتصادية، تحث جميعَ الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ومن دون شروط. كما أن المجموعة ترفض جميعَ التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي التي تعرقل أو تعوق تسديد المدفوعات من أعضائها وهي تعرب عن قلقها إزاء حجب الاشتراكات المالية للمنظمة كوسيلة للضغط على الأمم المتحدة لاعتماد إصلاحات. إن حجب الأموال المرصودة للميزانيات المعتمدة ينشئ نفوذا سياسيا مصطنعا يقوض مبدأ إدارة الأمم المتحدة القائم على أساس المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

١٧ - **السيدة لي** (سنغافورة): لاحظت، متكلمةً باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن المؤشرات المالية للمنظمة بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين لعام ٢٠١٧ سليمة وإيجابية عموما. وفي هذا الصدد، قالت إن ما يشجع الرابطة هو أنه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ كانت ١٣٤ دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية، أي أكثر بثماني دول مقارنةً بعام ٢٠١٦؛ وكانت ٣٢ دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل أنصبتها المقررة لحفظ السلام؛ وكانت ١٠٦ دول من الدول الأعضاء قد سدَّدت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين؛ وكانت ٣١ دولة من الدول الأعضاء قد سددت كامل اشتراكاتها لجميع الميزانيات. بيد أن القلق البالغ يساور الرابطة من أن المبالغ النقدية في الميزانية العادية قد استنفدت والاحتياطيات باتت منخفضة، ما يشير إلى احتمال بروز مشاكل حادة في النقدية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٧ ما لم ترد اشتراكات كافية.

١٨ - وأعربت عن تعاطف الرابطة مع الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات حقيقية في تسديد أنصبتها المقررة، وأثنت على الدول التي عملت جاهدة على الوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة رغم التحديات الداخلية التي تواجهها، في حين أن بعض الدول التي لديها القدرة على دفع أنصبتها المقررة لم تقم بذلك. وفي هذا الصدد، شددت على أن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها القانونية والمالية للأمم المتحدة بالكامل وفي حينها ومن دون شروط مسبقة يقوض قدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها. ونظراً للحاجة إلى احتياطيات نقدية كافية لضمان الإدارة المالية السليمة والامتثال للالتزامات المالية في حينها، ستستعرض الرابطة بدقة اقتراح الأمين العام بشأن صندوق رأس المال المتداول مع التأكيد على أنه ينبغي لهذا الاقتراح ألا ينتقص من مسؤولية الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها القانونية والمالية للمنظمة. وأشادت الرابطة أيضا بجهود الأمانة العامة لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وحثتها على خفض المبلغ المستحق إلى الصفر في أقرب فرصة.

١٩ - وإذ لاحظت أن الأمانة العامة منحت الدول الأعضاء خيار تلقي خطابات تحديد الأنصبة المقررة عن طريق البريد الإلكتروني، أعربت عن عدم فهمها لماذا اعتُبر أن الحاجة إلى تبسيط العمليات في الأمم المتحدة يمكن أن تنسحب على العرض الذي يقدمه وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية إلى الدول الأعضاء. واعتبرت أن الجهود الرامية إلى الحفاظ على نبرة إيجابية في اللجنة ينبغي ألا تأتي على حساب الشفافية، ولا سيما في ضوء المشاكل المتعلقة بالتدفق النقدي للمنظمة. فالدول الأعضاء تستحق أن ترى صورة شاملة وصادقة عن السلامة المالية في الأمم المتحدة تمكِّنها من فهم التحديات التي تواجهها المنظمة في تنفيذ ولاياتها وضرورة الإصلاحات.

٢٠ - **السيدة ويلسون** (أستراليا): قالت، متكلمة أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، إن القلق يساور الوفود الثلاثة إزاء الأثر المحتمل الذي يمكن أن يترتب على نحو ١,١ بليون دولار و ٢,٥ بليون دولار من الاشتراكات المقررة غير المسددة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، على التوالي، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ولاسيما بالنظر إلى الضغط الكبير الذي عانى منه إنفاق الأمم المتحدة في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٠١٦ جرّاء الاشتراكات غير المسددة، المقترنة بنقص في أموال الاحتياطيات. وقد تسببت المستويات المرتفعة من الاشتراكات غير المسددة بتفاوت بين الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة وتلك التي لم تسددها، ما أدى في الوقت نفسه إلى تأخير في السداد للدول التي ساهمت بقوات وموارد أخرى، وهو وضع يمكن أن يقوض استقرار العمليات الميدانية للمنظمة. وحثت الدولَ التي لم تسدد بعد أنصبتها المقررة على القيام بذلك من دون تأخير.

٢١ - واكدت أن الوفود الثلاثة تظل ثابتة على التزامها بدفع المبالغ المستحقة عليها كاملة وفي حينها ومن دون شروط، وحثت الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها، معترفة في الوقت نفسه بأن أوجه الاختلاف في السنوات المالية والعمليات التشريعية يمكن أن تؤثر على تسديد بعض الدول لاشتراكاتها في حينها. وشجعت جميع الدول الأعضاء المؤهلة على الاستفادة من الآليات التي أنشأتها المنظمة لتيسير دفع الاشتراكات غير المسددة.

٢٢ - ورأت أنه يجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا لبناء أمم متحدة متسقة ومرنة ومتسمة بالكفاءة قادرة على الوفاء بولاياتها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب عليها أن ترفض نهج العمل المعتاد وتزود الأمم المتحدة بالدعم اللازم لتحسين العمليات واستحداث الأدوات لتحقيق وفورات في التكاليف، والتكيف مع عالم سريع التغير. فالإصلاحات التي اقترحها الأمين العام ضرورية في هذا الصدد، ويجب معالجة الوضع المزري للتدفقات النقدية قبل التمكن من تحقيق الانضباط والابتكار الماليين.

٢٣ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال، متكلما أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وليختنشتاين، إن ضمان السلامة المالية في الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمة، وهي عامل أساسي في قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولاياتها وبعثاتها الكثيرة. وأوضح أن تعزيز الإدارة المالية السليمة في الأمم المتحدة يشكل أولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وأكد أن من واجب كل دولة من الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها ومن دون شروط.

٢٤ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع التقدير بأن مستوى الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية هو أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٦ ورحب بالزيادة الكبيرة في النقدية المتاحة. ومع ذلك، شجع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي عليها مستحقات غير مسددة عن عام ٢٠١٧، على دفع أنصبتها المقررة كاملة في أقرب وقت ممكن، تلافيا لحصول مشاكل حادة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٧.

٢٥ - وأعرب عن ترحيب وفده بالانخفاض الكبير في المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبالزيادة في عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة لحفظ السلام ملاحظا مع القلق في الوقت نفسه الانخفاض في مبلغ إجمالي النقدية المتاحة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء سددت اشتراكاتها المقررة للمحكمتين الدوليتين، هناك صعوبات كبيرة في تأمين التبرعات للمحكمتين. لذا دعا الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم هذه التبرعات.

٢٦ - وأوضح أن السلامة المالية لا تتوقف على تلقي الأموال بشكل موثوق فحسب، بل أيضا على المعايير المطبقة في إنفاق تلك الأموال. لذا يجب على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها من أجل الإنفاق بمزيد من الحكمة والمساءلة تمشيا مع مستويات الميزانية المتفق عليها. وفي هذا الصدد، رأى أن مقترحات الأمين العام لإصلاح الإدارة ستسهم في إدخال التحسينات اللازمة من حيث الشفافية والمساءلة. وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بتزويد المنظمة بالموارد اللازمة للاضطلاع بعملها. وفي الوقت ذاته، ثمة نطاق واسع لتحسين طريقة عمل المنظمة من خلال السعي إلى تحقيق مزيد من الوفورات وأوجه الكفاءة والتشجيع على إعادة ترتيب أولويات الأنشطة بشكل مجدٍ وعلى تحقيق النتائج.

٢٧ - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا): قالت إن الأمم المتحدة، رغم ميل البعض إلى التشكيك في دور ها، هي نتاج تطلعات المجتمع الدولي إلى تعزيز السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإنه يتعين بذل جهود جماعية كبيرة للوفاء بالالتزامات الطموحة التي تعهدت بها الدول الأعضاء، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، ومكافحة تغير المناخ، وضمان تمويل وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومع أن الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠١٧ كان إيجابيا بوجه عام، فهي أعربت عن أسف وفدها لأن الاشتراكات غير المدفوعة تمثل نحو ٤١ و ٤٢ في المائة من مبالغ الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام والميزانية العادية، على التوالي.

٢٨ - ورأت أن وفاء غالبية الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل يبرهن على التزام أعضاء المنظمة بتسيير عملها بكفاءة وفعالية. ورحبت بالجهود التي يبذلها العديد من الدول للوفاء بالتزاماتها بالدفع، ولا سيما البلدان النامية، التي تأثرت بصورة غير متناسبة بالتحديات الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في الظروف الخاصة التي تمنع بعض البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها رغم إبدائها إرادة سياسية للقيام بذلك. وأضافت قائلة إنه من المثير للقلق أن الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة ما زال مستحقا على دولة عضو واحدة هي الدولة التي تستفيد أيضا من الخلل البالغ في منهجية حساب جدول الأنصبة المقررة ومن وجود مقر المنظمة في أراضيها.

٢٩ - واعتبرت أن نجاح الإصلاحات المقترحة من الأمين العام يتوقف على التزام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ومن دون شروط بغية تيسير تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة، وضمان توفير الخدمات الأساسية للأداء السليم للهيئات الحكومية الدولية. لذا يجب على الدول أن تترجم هذه الأقوال إلى أفعال من خلال تزويد المنظمة بموارد مستقرة وكافية يمكن التنبؤ بها.

٣٠ - وأضافت قائلة إن بلدها يقدِّر الاعتراف الذي حظي به لوفائه بجميع التزاماته المالية تجاه المنظمة لعام ٢٠١٧، رغم التحديات التي واجهها نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليه منذ ٥٥ سنة في انتهاكٍ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن كوبا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتعددية الأطراف وبالمشاركة الفعالة في أعمال المنظمة.

٣١ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): لاحظ مع القلق النسبة الكبيرة من الأنصبة المقررة غير المسددة في إطار الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، وأعرب عن الأمل في المسارعة إلى معالجة عدم كفاية النقدية في الميزانية العادية تفاديا لنقص في الأموال بنهاية العام.

٣٢ - وأضاف قائلا إن الصين دأبت على دعم الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. ورغم المبادرات الحكومية الداخلية الطموحة الرامية إلى تحويل الاقتصاد والتخفيف من حدة الفقر وتحسين سبل العيش، فقد تمكنت الحكومة من تسديد جميع أنصبتها المقررة في حينها وبالكامل. وقدمت أيضا مساعدة إضافية إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال التبرعات إلى الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية الذي أنشئ مؤخرا.

٣٣ - واعتبر أن إيجاد وضع مالي سليم أمر حيوي لكفالة إدارة قوية للمنظمة ولنجاحها في الاضطلاع بمسؤولياتها وتنفيذ تدابير الإصلاح. ورأى أنه ينبغي للبلدان التي تمتلك الموارد اللازمة، ولا سيما تلك التي عليها متأخرات كبيرة، أن تسدد أنصبتها المقررة في حينها ومن دون شروط كدليل على دعمها لمهمة المنظمة وإصلاحها. وفي ضوء القيود التي يفرضها الدخل المحدود على الإنفاق، يجب على أي إصلاح يتعلق بإدارة الميزانية أن يركز على تعزيز الاستخدام الفعال للموارد المالية التي يساهم بها دافعو الضرائب من الدول الأعضاء، وعلى تعزيز المساءلة والحفاظ على الانضباط في الميزانية.

٣٤ - **السيد إيمادا** (اليابان): شدد على ضرورة تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في حينها وبالكامل. وقال إنه رغم الصعوبات المالية الطويلة الأمد التي تواجهها حكومته، فهي وفت بتعهداتها الدولية والتزاماتها المالية للمنظمة بكل أمانة، مُسهمة بذلك في السلام والازدهار الدوليين. بيد أن قدرة الدول الأعضاء على الدفع ليست مطلقة، فميزانيات الأنصبة المقررة ممولة من دافعي الضرائب. لذا يجب على الاحتياجات من الموارد أن تكون واقعية وكذلك كافية لتنفيذ الولاية، الأمر الذي يتطلب تقيدا صارما بالانضباط في الميزانية. ويجب على الأمانة العامة من جانبها أن تكفل استخدام الميزانية بأكبر قدر من الفعالية في ظل مساءلة كاملة.

٣٥ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): قالت إن الأمانة العامة تبذل كل جهد ممكن لتقليص حجم المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك عن طريق إصدار مدفوعات معجَّلة خارج الدورات لدى توفُّر النقدية الكافية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، خفضت المبلغ غير المسدد إلى مليون دولار وهي ستتابع جهودها الرامية إلى مواصلة خفض هذا المبلغ في أسرع وقت ممكن.

٣٦ - وأضافت قائلة إن الشفافية لا تزال تشكل أولوية رئيسية للأمانة العامة. وفي هذا الصدد، فإن جميع المعلومات المتعلقة بالأنصبة المقررة للدول الأعضاء متاحة على الإنترنت عبر البوابة الإلكترونية المؤمنة لحالة المساهمات. وأعربت عن امتنانها للدول الأعضاء التي سددت كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية، وعن ثقتها بأن الدول التي لم تقم بذلك بعد ستسدد أنصبتها المقررة في أقرب فرصة بغية تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بولاياتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:١٠